ماذا تريد منطقة جنوب شرق آسيا من الإدارة الأميركية الجديدة؟

بقلم: إلينا نور – لينا أ. الكسندرا – توماس دانييل - شارمين ميسالوتشا ويلوبي - فؤادي بيتسوان - نجوين هونغ سون
مركز كارنيغي للسلام الدولي – كانون الثاني 2025
ترجمة: أ. م. د. سعد علي حسين التميمي

3 شباط 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

إن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض والتزامه بأجندته السياسية من شأنه أن يشكل تحدياً للعلاقات الأميركية مع منطقة جنوب شرق آسيا، ويهدف هذا التقرير إلى فهم الكيفية التي تنظر بها المنطقة إلى علاقتها بالولايات المتحدة ودراسة ما إذا كان من الممكن أن تتماشى أهداف المنطقة ومصالحها مع أهداف الإدارة الجديدة.

* مقدمة
* ما الذي تريده اندونيسيا من الادارة الامريكية الجديدة
* ما الذي تريده ماليزيا من الادارة الامريكية الجديدة
* ما الذي تريده الفلبين من الادارة الامريكية الجديدة
* ما الذي تريده تايلاند من الادارة الامريكية الجديدة
* ما الذي تريده فيتنام من الادارة الامريكية الجديدة

مقدمة:

في كانون الثاني، سيعود دونالد ترامب إلى منصبه باعتباره الرئيس السابع والأربعين للولايات المتحدة الأميركية، وسارع زعماء دول جنوب شرق آسيا إلى تهنئته على فوزه الانتخابي، لكن المنطقة تستعد بالفعل لعودة واشنطن إلى سياسة (أميركا أولا)، وسوف يتردد صدى شبح التعريفات الجمركية العالمية المستهدفة والموقف المتشدد تجاه الصين في مختلف أنحاء آسيا.

وهذه الهجمات الافتتاحية تمثل تذكيرا ببعض الجوانب المزعجة لإدارة ترامب الأولى، عندما كانت السياسة الأمريكية تجاه جنوب شرق آسيا منعكسة بشكل كبير من خلال عدسة الصين، لكن ميل جنوب شرق آسيا إلى البراغماتية يتماشى مع ميول ترامب المعاملاتية، لذا فإن الصفقة ممكنة دائمًا حتى لو تباعدت الأساليب بشكل كبير، فقد أكدت وزيرة الخارجية الإندونيسية السابقة ريتنو مارسودي، أن الولايات المتحدة كانت واحدة من "أهم شركاء" إندونيسيا" عندما رحبت بوزير الخارجية آنذاك مايك بومبيو في توقفه في جاكرتا كجزء من جولة في أربع دول في آسيا لمناقشة "كيف يمكن للدول الحرة أن تعمل معاً لإحباط التهديدات التي يفرضها الحزب الشيوعي الصيني".

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك تفضيل واضح لقيادة الرئيس المنتخب دونالد ترامب بين البعض في جنوب شرق آسيا، فعلى الرغم من الخطاب الصارم لإدارة ترامب الأولى ضد فيتنام بسبب الفوائض التجارية الضخمة المستمرة للبلاد مع الولايات المتحدة، فقد أظهرت استطلاعات الرأي الأخيرة التي أجرتها وسائل الإعلام الفيتنامية في الفترة التي سبقت الانتخابات الأمريكية عام 2024 أن المشاركين يفضلون ترامب بقوة للفوز على نائبة الرئيس كامالا هاريس.

وعلى اية حال من المهم أن نلاحظ أن منطقة جنوب شرق آسيا شهدت أيضا تغييرات في القيادة فيها، وفي المنطقة .بل وفي العالم .وهي مختلفة بشكل ملحوظ عما كانت عليه عندما ترك ترامب منصبه قبل أربع سنوات، فقد أصبح لدى كل البلدان الخمسة المذكورة في هذا التقرير . إندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين وفيتنام . زعماء جدد، وتبنى ثلاثة على الأقل من رؤساء الحكومات . الرئيس الإندونيسي المنتخب حديثا برابوو سوبيانتو، ورئيس وزراء ماليزيا أنور إبراهيم، والرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس الابن .سياسة خارجية نشطة مقارنة بأسلافهم.

وتظهر دول جنوب شرق آسيا، التي طالما كانت ماهرة في الملاحة والاستفادة من المنافسة بين القوى الكبرى لصالح مصالحها الخاصة، قدراً أعظم من الاستقلال والثقة في التعامل مع شركاء جدد من خلال المنتديات المتعددة الأطراف، فقد أصبحت إندونيسيا أول عضو من جنوب شرق آسيا في مجموعة البريكس في الأسبوع الأول من عام 2025، في حين أصبحت ماليزيا وتايلاند وفيتنام، التي تسعى جميعها إلى توسيع قدرتها على المناورة الاستراتيجية، من الدول الشريكة المعترف بها مؤخراً في مجموعة البريكس.

مع ذلك فإن جميع الدول الأربع لديها علاقات طويلة الأمد مع الولايات المتحدة وتريد الحفاظ عليها، إن لم يكن تعزيزها، فعلى سبيل المثال، سافر برابوو إلى الولايات المتحدة بعد أسابيع فقط من أدائه اليمين الدستورية لإحياء ذكرى خمسة وسبعين عاما من العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإندونيسيا، وعلى الرغم من أنه كان يأمل في مقابلة ترامب شخصيا في زيارته، إلا أن الزعيمين تحدثا بحرارة عبر الهاتف بدلاً من ذلك، وتتمتع إندونيسيا والولايات المتحدة بشراكة استراتيجية شاملة مطورة حديثا، كما هو الحال مع فيتنام والولايات المتحدة، وفي عهد ماركوس الابن، كانت مانيلا تتمتع بعلاقة تحالف وثيقة مع واشنطن، وطورت تعاونا أمنيا أوثق مع حلفاء آخرين للولايات المتحدة، بما في ذلك اليابان وأستراليا.

وسوف يأتي اختبار العلاقات بين جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة خلال الأسبوع الأول من عودة ترامب إلى منصبه، حيث من المتوقع أن يصدر "الكثير" من الأوامر التنفيذية التي تركز على الاقتصاد والطاقة والهجرة، ومن اجل فهم كيف تفكر البلدان في المنطقة في تأثير الإدارة الأميركية القادمة على أولوياتها الخاصة، دعا برنامج كارنيغي في آسيا مؤلفين من خمس دول في جنوب شرق آسيا للرد في شكل مقال قصير على السؤال "ماذا تريد بلادك من الإدارة الأميركية الجديدة؟"، وقد تمت دعوة المؤلفين للكتابة قبل نتيجة الانتخابات الأميركية في تشرين الثاني 2024، وعلى هذا النحو، تركز وجهات نظرهم على مصالح بلادهم بدلاً من السياسة أو السياسات أو شخصية المرشحين الرئاسيين الأميركيين، ويقدم المؤلفون رؤى قيمة حول ما إذا كانت الرغبات الإقليمية في تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة يمكن أن تتقارب مع الضرورات المحلية للإدارة المنتخبة حديثًا في واشنطن.

* ما الذي تريده اندونيسيا من الادارة الامريكية الجديدة

تدخل الولايات المتحدة وإندونيسيا عام 2025 مع تولي إدارتين جديدتين الحكم، ومن المؤكد أن الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة سوف تحدد مسار التنافس الاستراتيجي بين إندونيسيا والصين، وقد تؤثر بشكل كبير على التوازن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، وتخشى إندونيسيا من أن يتم دفعها أو جذبها في اتجاهات مختلفة، وسوف تظل "مستقلة ونشطة" مع تشديد القوتين العظميين قبضتهما ونشر نفوذهما في عمق إندونيسيا، وقد جعلت الاختيارات الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة الإندونيسيين حذرين بشأن ما قد تصبح عليه الأمور في المستقبل.

أولاً، بدأت الولايات المتحدة في التركيز على الداخل، ففي الماضي كانت تدافع عن التعددية المفتوحة، والتجارة الحرة، وغير ذلك من المعايير والقيم العالمية التي يُعتقد أنها مكونات أساسية للحفاظ على السلام الدولي، لكن أميركا اليوم أصبحت حمائية وضيقة الأفق، واصبحت أكثر اهتماما بـ"العمل الجزئي" الحصري. اي العمل فقط في مجموعات صغيرة مع بلدان متشابهة التفكير ترافقها، وتبدو الولايات المتحدة أكثر أنانية، ومعاملاتية، ولا تهتم إلا بالعمل مع بلدان مختارة اعتمادا على علاقتها بالصين، وهذا يجبر دولا مثل إندونيسيا على الاختيار بين العملاقين، حتى لو كانت مترددة في القيام بذلك.

ثانيا، كانت الولايات المتحدة مترددة في متابعة السياسة، والتحول الكبير في السياسة الأمريكية هو تحول الرئيس السابق باراك أوباما نحو آسيا، لكن إندونيسيا شككت في المتابعة الملموسة لهذا التحول، وفي عام 2022 قدمت الولايات المتحدة إطارًا اقتصادياً بديلاً واعداً للغاية هو - الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (IPEF) - والذي يوفر للدول إمكانيات لتشكيل الإطار أيضًا، الا ان إدارة جو بايدن نسيت على ما يبدو إطار العمل الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومن المؤكد تقريبًا أن ترامب سيتخلى عنه، ونتيجة لذلك، تشعر إندونيسيا أن أمريكا لا تزال تحد من وصولها إلى السوق، وهو تصور يتقاسمه كثيرون في إندونيسيا باعتباره تكلفة "اختيار" إندونيسيا لتعميق العلاقات الاقتصادية مع الصين.

ثالثًا، لم تعد أمريكا تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعالم بما في ذلك الجمهور الإندونيسي، يراقب كيف تتراجع الديمقراطية في الولايات المتحدة، بما في ذلك المشاعر المشحونة عنصريًا المتزايدة التي تصاعدت بشكل خاص خلال جائحة كوفيد-19، وفي الآونة الأخيرة أثارت سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق (بإسرائيل) وفلسطين وتقديم دعم أكبر لسياسة رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو للقضاء على "أعداء" (إسرائيل) من خلال القتل العشوائي للمدنيين غضب الجمهور الإندونيسي، وفي هذه البيئة الحالية تأمل إندونيسيا أن ترى ثلاثة أشياء على الأقل من الولايات المتحدة، فإندونيسيا تتمنى أن ترى أميركا تستمع بصدق وتأخذ بعين الاعتبار احتياجات المنطقة، وتركز على المصالح المشتركة كأساس لتعزيز الشراكات الثنائية، ومن خلال التفاهم العميق والحوار، يتعين على الولايات المتحدة أن تحترم اختيار إندونيسيا للحفاظ على سياسة خارجية مستقلة خالية من الضغوط الخارجية.

ثانيا ولايات متحدة ملتزمة بتحقيق النتائج بدلا من إثارة الخوف، فإذا كانت الولايات المتحدة عازمة على منافسة الصين، فيتوجب عليها الوفاء بما وعدت به الشركاء، وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والتعاون

الاقتصادي من خلال تحسين الوصول إلى الإمدادات والأسواق الأمريكية، وفي الوقت نفسه يتوجب على أمريكا الانخراط في منافسة صحية مع الصين، واتخاذ إجراءات ملموسة واستثمار الموارد في المنطقة مع عدم تجنب البلدان التي تسعى إلى التعامل مع جميع القوى الكبرى، والسياسة الأمريكية المتمثلة في وضع حواجز تجارية أو تكنولوجية واسعة النطاق على الصين من شأنها في نهاية المطاف أن تلحق الضرر بسعي القوى النامية الأخرى إلى النمو الاقتصادي، ومن خلال القيام بذلك، بدلاً من تقريب دولة مثل إندونيسيا من الولايات المتحدة، فانه يتم دفعها إلى أحضان الصين.

ثالثاً، سياسة خارجية أميركية تدافع عن القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الداخل والخارج، ففي الخفاء يتساءل الإندونيسيون عن الفوائد الإضافية التي قد يحصلون عليها من الولايات المتحدة من خلال كونهم ديمقراطيين مثلهم، وفي حين يتمنى الإندونيسيون أن يروا الديمقراطية إلى جانب حكم القانون والحكم الرشيد تزدهر في الداخل، فإنهم يأملون أيضاً أن تفسح الولايات المتحدة المجال لتطبيق العمليات الديمقراطية على المستوى الدولي حيث تستطيع القوى الأصغر حجماً أن تتقاسم وجهات نظرها حول الكيفية التي ينبغي أن يحكم بها العالم، وعلاوة على ذلك، فانهم يريدون من الولايات المتحدة أن تتخلى عن معاييرها المزدوجة وأن تدين أي دولة، حتى حلفائها، حينما تنتهك المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل صارخ.

* ما الذي تريده ماليزيا من الادارة الامريكية الجديدة

على مدى العقدين الماضيين، وكما هو الحال مع كل إدارة أميركية جديدة، فانه من المرجح أن يخفف صناع السياسات في بوتراجايا من نظرتهم إلى الأمور ويلعبون أوراقهم بحذر، ومع ذلك وباعتبارها واحدة من أهم الشركاء الخارجيين لماليزيا، فمن المحتم أن تؤدي الإدارة الأميركية الجديدة، التي تحركها ديناميكيات داخلية وخارجية متطورة، إلى إثارة الآمال والقلق الجديدين، ويمكن أن تُركن توقعات إدارة دونالد ترامب الجديدة على نطاق واسع تحت ما تأمل بوتراجايا في تحقيقه وهو ما لن تحصل عليه وما سوف تقوم به من اجل تحقيقه.

ان ما تفضل بوتراجايا رؤيته، ولكنها تعلم جيداً أن من غير المرجح أن يتحقق، هو تغيير في قبول واشنطن للتدمير (الإسرائيلي) الشامل لغزة (والضفة الغربية وأجزاء من لبنان)، ونهج أميركي أكثر بناءً وشمولاً تجاه

منطقة آسيا والمحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا، وخاصة في كيفية تأطير واشنطن لديناميكياتها مع بكين، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق للسلع والخدمات الماليزية.

وعلى هذا الأساس، فإن السياسة الداخلية الأميركية تجعل من غير المرجح أن تتنازل إدارة ترامب عن المزيد من الواردات، وخاصة إلى البلدان التي تعاني الولايات المتحدة من عجز تجاري قائم معها، وفي حين أن التغيير في نهج واشنطن تجاه (الشرق الأوسط) من شأنه أن يقلل بشكل كبير من العوائق المحلية التي يواجهها صناع السياسات الماليزيون في تعزيز التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة، فإن المواقف التي عبر عنها ترامب في وقت سابق تجعل هذا التفكير متفائلا، وعلى نحو مماثل يعامل الإجماع الواسع في واشنطن، عبر التيار الرئيسي من كلا الحزبين السياسيين، الصين علنا باعتبارها خصما يجب احتواؤه، وهذا النوع من الخطاب يثير قلق بوتراجايا بشدة، والتي تعطي الأولوية للعلاقات مع كل من الصين والولايات المتحدة، وتفضل الآليات الشاملة والتعاونية مع القوى المتنافسة كنهج أكثر ديمومة للأمن والاستقرار.

ومع ذلك، فان هناك أولويات قائمة تأمل بوتراجايا في الحفاظ عليها، بل وحتى تحسينها مع إدارة ترامب، ويظل التعاون في القطاعات الاقتصادية والتعليمية والدفاعية مع الولايات المتحدة يشكل أولوية كبيرة بالنسبة لماليزيا، وهو أمر يقدره صناع السياسات الماليزيون بشدة، ويأملون ألا يتأثر سلبًا بالإدارة الجديدة، فعلى سبيل المثال، كان الدعم الأميركي في مجال الدفاع حاسماً لتعزيز قدرات ماليزيا ووعيها بالمجالات التي تعمل فيها، وستكون موافقة واشنطن ضرورية لشراء طائرات مقاتلة قديمة من طراز إف-18 من الكويت، فضلاً عن المعدات الأميركية المتقدمة للمقاتلات الإضافية التي يتم شراؤها من كوريا الجنوبية، وكلا الأمرين يشكلان أهمية بالغة بالنسبة للقوات الجوية الماليزية، التي تواجه فجوات هائلة في القدرات.

وعلى صعيد التجارة، ظلت الشركات الأميركية واحدة من أكبر مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، وخاصة الاستثمارات عالية الجودة في قطاعي التكنولوجيا وأشباه الموصلات، والتي تشكل أهمية كبيرة لخطط ماليزيا طويلة الأجل لتوسيع نطاق الاقتصاد، ومن بين المخاوف الرئيسية أن تفرض إدارة ترامب الثانية ضغوطا مكثفة على ماليزيا لتقليص فائضها التجاري، الذي بلغ 35.2 مليار دولار اعتبارا من عام 2022، على غرار ولايته الأولى.

ونظراً للتصورات السلبية التي ظلت سائدة لفترة طويلة عن الولايات المتحدة بين الناخبين الماليزيين، فلا يستطيع أي زعيم ماليزي أن يتساهل مع واشنطن إلى حد مفرط، ومن ثم يشعر صناع السياسات الماليزيون بالارتياح نسبياً إزاء الوضع الراهن الحالي للعلاقة . وهي علاقة وظيفية وتجني الأرباح، وخاصة بين الشركات والحكومات، ولكنها ليست بارزة بما يكفي مثل المعاهدة أو الحليف الرئيسي، بحيث تتطلب مشاركة سياسية مستمرة من كبار المسؤولين، ولا تستطيع بوتراجايا أن تضمن ما إذا كانت إدارة ترامب الجديدة ستتسامح مع هذا الترتيب أم لا.

وقد يكون من المغري، بالنظر إلى العناوين الرئيسة على مدى العامين الماضيين، أن نرسم صورة للعلاقات الثنائية المتوترة بين ماليزيا والولايات المتحدة، وأن نلقي نظرة مماثلة على العلاقات مع الإدارة الجديدة، ولكن هذا لا ينبغي أن يكون بالضرورة هو الحال، إذا كانت كل من بوتراجايا وواشنطن قادرتين على التركيز على الجوانب المرنة للعلاقات، مع تجزئة نقاط الضغط، وهذا يتطلب تقييما واضحا ومتعاطفا وعقلانيا لكيفية الحفاظ على المصالح المتبادلة بدلا من الاستسلام للمشاعر والنظر إلى الآخر من خلال عدسة متحيزة، وقد تمكنت ماليزيا من القيام بذلك بشكل جيد للغاية مع القوى الكبرى الأخرى، والاعتقاد السائد في بوتراجايا هو أن الأمر متروك إلى حد كبير لواشنطن، وفي هذه الحالة إدارة ترامب، للرد بالمثل.

* ما الذي تريده الفلبين من الادارة الامريكية الجديدة

في الوقت الذي تمثل فيه الانتخابات مؤشرا على حيوية الديمقراطية، فإن التغييرات في القيادة العليا تترجم غالبًا إلى سياسة خارجية متذبذبة، ففي الفلبين على سبيل المثال، اتخذت إدارة بينينو أكينو من عام 2010 إلى عام 2016 موقفًا حازمًا ضد تحركات الصين في بحر الصين الجنوبي ورفعت قضية تحكيم لدى محكمة التحكيم الدائمة (التي فازت بها الفلبين في عام 2016)، وفي المقابل شهدت رئاسة رودريجو دوتيرتي من عام 2016 إلى عام 2022 علاقة ثنائية أوثق مع الصين وقللت من تأثير الأمن البحري والتوغلات في المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين، اما في الوقت الحاضر وبالانفصال عن مرحلة دوتيرتي، فقد أعادت إدارة فرديناند ماركوس الابن تنشيط التحالف الطويل الأمد للبلاد مع الولايات المتحدة.

ومع انتقال الولايات المتحدة من رئاسة جو بايدن، فانه يمكن توقع حدوث تغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى الرغم من ذلك تظل مصالح الفلبين كما هي: الحفاظ على الأمن القومي، وتعزيز الأمن

الاقتصادي، وحماية الفلبينيين في الخارج، وسيعتمد تأمين هذه المصالح على مستوى الدفع المحلي لتوسيع الشراكات الدولية وتعميق التحالف مع الولايات المتحدة، وهناك ثلاثة سيناريوهات في هذا الصدد.

وعلى افتراض أن التكوينات المحلية في الفلبين تتوافق مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، فانه من المتوقع أن يتقارب البلدان في سياساتهما تجاه الصين، ويتفق هذا السيناريو مع سبب وجود التحالفات، أي أن الحلفاء يقتربون من بعضهم البعض بسبب تهديد مشترك، وستظل مثل هذه العلاقة قائمة إذا استمر التهديد، فعلى سبيل المثال قد يعني تكثيف الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تصعيدًا في الشفافية الحازمة للفلبين في بحر الفلبين الغربي، الأمر الذي من شأنه أن يستلزم جهدًا أكثر تنسيقًا مع حلفاء الولايات المتحدة الآخرين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وفي حين قد ترحب بعض القطاعات في الفلبين والولايات المتحدة بهذا السيناريو، فانه ينبغي لصناع السياسات تنفيذ هذه التدابير بحذر، وقد يتصاعد تدرج التحركات إلى الحد الذي يشعر فيه صناع السياسات بأن الحرب قد تكون الخيار الوحيد، ومع عدم استكمال الفلبين لتحديث قواتها المسلحة بعد، يظل جيشها غير مستعد لتقديم الدعم في صراع محتمل مع الصين.

وهناك سيناريو ثان محتمل أيضا وهو: التباعد، فعلى سبيل المثال قد تحدث خلافات حول كيفية الاستجابة للتدابير القسرية التي تتخذها الصين، وعلى نحو مماثل، قد تكون هناك تفسيرات مختلفة لمدى الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة الدفاع المتبادل لعام 1951، وقد يؤدي الفشل في التوافق إلى انهيار التحالف، وقد ينطوي هذا على عوامل معقدة مثل التطورات في أوروبا، أو (الشرق الأوسط)، أو حالة الطوارئ في تايوان، أو نسبة المشاركة في انتخابات التجديد النصفي لعام 2025 في الفلبين، وقد تزيد هذه العوامل من احتمال وقوع الحوادث وسوء التقدير، اذ قد تخرج الإجراءات عن نطاق السيطرة، وقد يصبح الفاعلون حبيسي مسارات مترابطة.

إن السيناريو الثالث الذي قد تتمكن فيه الفلبين من تحقيق أهداف سياستها الخارجية في ظل إدارة أميركية جديدة هو السيناريو الذي تسير فيه الأمور وفق ما هو معتاد، فكما هي الحال الآن مع رئاسة ماركوس الحالية، تنتهج الفلبين سياسة خارجية تستمر في تدويل الأمن البحري، وعلى هذا الاساس عمل ماركوس بنشاط على التواصل مع الشركاء وتنويع العلاقات الدولية للبلاد لحشد الدعم الواسع للمطالبات الإقليمية للبلاد في بحر الفلبين الغربي، وفي العديد من مشاركاته رسخ ماركوس مخاوف الفلبين في القانون الدولي

وضرورة الدفاع عن النظام القائم على القواعد، وتأطير قضايا البلاد باعتبارها قضايا دولية يعيد بناء مصداقية الفلبين كعضو جدير بالثقة في المجتمع الدولي، وعلاوة على ذلك فإن العلاقات التي تم بناؤها وترسيخها من الممكن أن تولد ذكريات مؤسسية تحمي الفلبين من أي خلافات سياسية مستقبلية ناجمة عن تغييرات في القيادة العليا.

وتبقى المصلحة الوطنية الأساسية للفلبين قائمة بغض النظر عن التغييرات التي تطرأ على القيادة، ولكن الأمر يتلخص في كيفية صياغة مهندسي السياسة الخارجية للأهداف وتنفيذ التدابير التي تحدد السيناريوهات المختلفة، وباختصار إن ما تريده الفلبين من الإدارة الأميركية الجديدة يعتمد إلى حد كبير على محاذاة التكوينات المحلية لكل منهما.

* ما الذي تريده تايلاند من الادارة الامريكية الجديدة

أقامت تايلاند والولايات المتحدة علاقات رسمية في عام 1833 بتوقيع معاهدة الصداقة والتجارة، مما جعل تايلاند أقدم حليف رسمي للولايات المتحدة في آسيا، وعلى مدى السنوات الـ 191 الماضية، كانت العلاقة بين البلدين متقلبة، ولم تكن أهمية المسار السياسي المحلي للولايات المتحدة وتأثيره على العلاقات التايلاندية الأمريكية أكبر من أي وقت مضى، ويتضح هذا بشكل أكبر عند النظر في الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة في آسيا، والصراعات المتعددة الأطراف الجارية، والتحديات في مجالات مثل الصحة العامة والتجارة، والتراجع الديمقراطي في تايلاند والاستقطاب الداخلي يعقدان العلاقة، مما يتطلب من الولايات المتحدة أن تكون أكثر ذكاءً سياسياً واقتصادياً، ومع مجيء الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة، فانه يمكن عرض بعض الملاحظات من تايلاند والتي ستساهم في تحسين العلاقات التايلاندية الأمريكية.

أولا، يتعين على الإدارة الجديدة أن تفهم أن تايلاند من بين آخر المعاقل والجبهات ضد هيمنة الصين في جنوب شرق آسيا، ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تسمح لتايلاند بالانزلاق إلى مجال النفوذ الصيني مثل كمبوديا ولاوس، وإلى حد ما ميانمار، وعلى مر السنين، تصرفت هذه البلدان بطرق تحمي المصالح الصينية في مناسبات مختلفة، وبشكل خفي ينظر بعض مفكري السياسة الخارجية في تايلاند بالفعل إلى بلادهم على أنها تتمتع بحدود فعلية مع الصين، نظرا لنفوذ الصين الكبير على منطقة نهر ميكونج الكبرى، ومن شأن الولايات المتحدة أن تستفيد من تبني نفس وجهة النظر التي يتبناها هؤلاء المحللون، ومن منظور تايلاند، أعطت

واشنطن الأولوية لعلاقاتها مع الفلبين وسنغافورة وفيتنام بينما أهملت تحالفها مع تايلاند، وعلى مدى العقد الماضي، تم وضع العلاقات التايلاندية الأميركية جانبا بسبب المجلس العسكري الذي حكم حتى عام 2023، وخلال هذا الوقت طورت الصين وجودا قويا في تايلاند، مما أدى إلى تعقيد الانفصال المحتمل بين تايلاند والصين، ورغم هذه التعقيدات فإن واشنطن قد تستفيد من إعطاء الأولوية لتعاونها مع تايلاند إذا كانت تريد تعظيم ما يمكن أن يوفره هذا التحالف للمصالح الأميركية في المنطقة.

ثانياً يتعين على الإدارة الجديدة أن تدرك أن تايلاند تتمتع بواحد من أكثر المستقبلات الديمقراطية الواعدة بين بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا، وعلى النقيض من أقرانهم في إندونيسيا والفلبين وماليزيا، صوت الشباب التايلانديون بأغلبية ساحقة لصالح حزب تبنى قيم الديمقراطية الاجتماعية وحقوق الإنسان خلال الانتخابات العامة السابقة، ومن المؤكد أن تبني نهج قائم على المصالح في التعامل مع تايلاند من شأنه أن يؤدي إلى تآكل القوة الناعمة للولايات المتحدة وسمعتها بين هؤلاء الناخبين، ولابد أن تظل القيم الأخلاقية في صميم الكيفية التي تدير بها الولايات المتحدة علاقاتها مع تايلاند، لأن مستقبل البلاد يكمن في أيدي الجيل القادم من القادة الذين تتسم قيمهم بالتقدمية والمساواة والتوافق مع أساسيات حقوق الإنسان، ويتطلب تعزيز العلاقة مع الأجيال القادمة في تايلاند أن تواصل الولايات المتحدة الاستثمار في القيم التي شكلت أميركا أيضاً، وقد أثبتت برامج مثل مبادرة القادة الشباب في جنوب شرق آسيا فعاليتها الشديدة حيث انتهى المطاف بخريجيها إلى العمل في مؤسسات ومنظمات مهمة في مختلف أنحاء تايلاند، وعلى هذا فإن الاستمرار في الدعوة إلى سيادة القانون وحقوق الإنسان يشكل ضرورة أساسية لمستقبل التحالف بين الولايات المتحدة وتايلاند.

وفي الوقت الذي تملي فيه المصالح الجيوسياسية على الولايات المتحدة أن تعمل على تعميق ارتباطها بتايلاند على الرغم من أزمتها الديمقراطية، فإن الجيل القادم في تايلاند يشير إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تفكر في تبني نهج قائم على القيم عند التعامل مع تايلاند أيضًا، وفي البداية قد يبدو أن هذين النهجين يتناقضان مع بعضهما البعض، لكن هذا لا يجب أن يكون عليه الحال، فان تحديد الأفراد ذوي التفكير المماثل داخل مجموعة جديدة من الدوائر النخبوية والامتناع عن النظر إلى جميع المؤسسات التايلاندية المؤثرة على أنها متجانسة من شأنه أن يخدم المصالح الأمريكية في بانكوك بشكل جيد، وإذا اضطرت الولايات المتحدة إلى الاختيار، فسيكون من الأفضل لها الاستثمار في المستقبل بدلاً من الاعتماد على النخبة العسكرية القديمة.

ثالثا ستؤدي الحروب التجارية إلى إضعاف العلاقات التايلاندية الأميركية وتقويض الأمن في المنطقة، ومع عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة، يدور الحوار الوطني في تايلاند الآن حول التنبؤ بكيفية تأثير سياسة التجارة الأميركية على تايلاند. ويتساءل الناس في مختلف أطياف السياسة في تايلاند عن التزام أميركا بالتجارة، وهذا التشكك ليس جديدا، فقد كان كثيرون غير متأكدين بشأن اتجاه وتأثير الإطار الاقتصادي للرخاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الذي قدمته إدارة جو بايدن، ويبدو أن الإدارة الجديدة ترفض بشكل أكبر فوائد التجارة وحتى التعاون الدولي تماما، لكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعامل الجميع كخصم تجاري محتمل، لأن القيام بذلك من شأنه أن يقوض علاقتها بالدول الآسيوية، وبصفتها حليف رسمي للولايات المتحدة، ستواصل تايلاند تقييم التكاليف التي تفرضها أي سياسات تجارية جديدة، والتي قد تؤثر على التزامها بالتعاون الأمني مع الولايات المتحدة، ومن منظور اقتصادي، ينبغي لإدارة ترامب أن تدرك أن هناك رغبة قوية في تايلاند في المزيد من التكامل الاقتصادي والاستثمارات من الشركات الأميركية، وهناك حماس كبير في تايلاند للاستثمارات الكبرى من جانب الشركات الأميركية، كما يتبين من المبادرات الأخيرة التي اتخذتها مايكروسوفت وجوجل ونفيديا، والاستثمارات وتحسين العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة أمر مرحب به دائماً ويعود بالنفع على الطرفين، وبالنسبة للمؤسسة التايلاندية، تمثل هذه التحركات تحقيقا للوعود الاقتصادية؛ أما بالنسبة للشباب التايلاندي، فإنها تعني فرص العمل، والبناء على هذه النجاحات المبكرة على مدى السنوات الأربع المقبلة من شأنه أن يعزز العلاقات التايلاندية الأميركية ويوفق بين مصالحهما في المنطقة.

رابعا، يشكل الاتساق في السياسة الأميركية في مختلف أنحاء العالم ضرورة أساسية لتعزيز قوتها الناعمة ونفوذها في تايلاند وجنوب شرق آسيا بالكامل، ورغم أن الصراعات في (الشرق الأوسط) وأوروبا الشرقية قد تبدو منفصلة عن تايلاند وجنوب شرق آسيا، فإن هذه الأحداث تؤثر على مصداقية أميركا في المنطقة، ففي تايلاند حيث السكان الأصغر سنا ذوي العقول المتقدمة، وأكثر من خمسة ملايين مسلم، وعدد متزايد من اللاجئين السياسيين والاقتصاديين من ميانمار الذين يصلون إلى تايلاند، فإن التناقض بين التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن أوكرانيا واستجابتها الباهتة نسبيا لمعاناة المدنيين في الصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني يثير الشكوك حول التزام الولايات المتحدة بالسلام والأمن والوئام في المنطقة، وغالبا ما يتخذ القادة لقراراتهم على أساس المقارنات والقياسات، ويلاحظ المفكرون التايلانديون وغيرهم من مفكري السياسة الخارجية في رابطة

دول جنوب شرق آسيا التناقض في الكيفية التي تنفذ بها الولايات المتحدة سياستها الخارجية والقيم التي تتبناها للنظام الدولي القائم على القواعد، ونتيجة لهذا تدرس تايلاند إلى جانب إندونيسيا وماليزيا وفيتنام، إعادة تنظيم جيو- سياسي محتمل من خلال أن تصبح دولا شريكة في مجموعة البريكس وهذا يعكس تآكل مصداقية أميركا وإدراكها لالتزاماتها في المنطقة، ولن تتمكن ميول الإدارة القادمة الانعزالية من وقف أو عكس هذا النفوذ المتراجع، وبدلاً من ذلك يتعين على الولايات المتحدة أن تستمر في إشراك المنطقة من خلال حضور ترامب جسديًا في العديد من القمم، ولا ينبغي لواشنطن أن تضحي بمصداقيتها طويلة الأجل من خلال إعطاء الأولوية للمصالح قصيرة الأجل.

* ما الذي تريده فيتنام من الادارة الامريكية الجديدة

باعتبارها أحد أهم الشركاء الاستراتيجيين لفيتنام وأكثرهم أهمية، تحظى الولايات المتحدة باهتمام كبير في فيتنام، وخاصة خلال دورات الانتخابات الرئاسية، وبغض النظر عن نتيجة الانتخابات، فإن فيتنام لديها توقعات محددة من الإدارة الأميركية الجديدة لمواصلة وتعزيز هذه الشراكة.

- الحفاظ على الزخم في العلاقات الثنائية

شهدت العلاقات بين فيتنام والولايات المتحدة تطورات دراماتيكية في السنوات الأخيرة، أبرزتها العديد من الزيارات رفيعة المستوى والترقية المزدوجة إلى شراكة استراتيجية شاملة خلال زيارة الرئيس بايدن إلى فيتنام في اب 2023، وبعد مرور عام كان هناك تقدم كبير، وتأمل فيتنام أن تستمر الإدارة الجديدة في البناء على هذا الزخم، والاستثمار في بناء الثقة، وتعميق العلاقات الثنائية.

وزار كل رئيس أمريكي فيتنام منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية في عام 1995، وتتطلع فيتنام إلى استضافة رئيس أمريكي جديد لأن مثل هذه الزيارات تساعد في بناء الثقة في العلاقة، ويصادف عام 2025 الذكرى السنوية الثلاثين لاستعادة العلاقات الدبلوماسية والذكرى السنوية الخمسين لنهاية "الحرب الأمريكية" (أو "حرب فيتنام" كما يطلق عليها في أمريكا، وتأمل فيتنام أن توفر هذه المعالم البارزة فرصة لتعزيز العلاقات بشكل أكبر، وتعزيز المصالحة والتعاون في معالجة الآثار المتبقية من الحرب.

وتتوقع فيتنام أيضًا أن تواصل الولايات المتحدة النظر إليها باعتبارها شريكًا اقتصادياً قابلاً للتطبيق، مع استثمارات في التجارة والتكنولوجيا والتعليم وتنمية الموارد البشرية، وهذه المجالات ليست أولويات مشتركة

فحسب، بل إنها أيضًا قطاعات استراتيجية تعزز البصمة الأمريكية في المنطقة مع دعم التنمية المستدامة والقدرة على الصمود في فيتنام.

ومن بين أهم أولويات فيتنام إقامة الشراكات في مجال التحول الرقمي، وصناعة أشباه الموصلات، والمجالات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والبنية الأساسية الحيوية، والمعادن الحيوية، وتشكل هذه القطاعات العمود الفقري للاقتصاد الإقليمي والعالمي في المستقبل، وتأمل فيتنام أن لا تتجاهل الإدارة الجديدة أهميتها المتزايدة في هذه المجالات.

وعلى صعيد الأمن، تأمل فيتنام التعاون مع الإدارة الجديدة في مواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية، مثل الجريمة العابرة للحدود الوطنية والأمن السيبراني، ويظل الأمن البحري مصدر قلق بالغ الأهمية بالنسبة لفيتنام والمنطقة، وتتوقع فيتنام أن تواصل الإدارة الجديدة دعم بناء القدرات الإقليمية في مجالات مثل إنفاذ القانون، والوعي بالمجال البحري، والبحث والإنقاذ، والإغاثة الإنسانية.

- دعم مركزية رابطة دول جنوب شرق آسيا والنهج الإقليمي الشامل

تأمل فيتنام أن تحافظ الولايات المتحدة على استراتيجية إقليمية متماسكة تدعم مركزية رابطة دول جنوب شرق آسيا داخل البنية الإقليمية، ومن الضروري للإدارة الأميركية الجديدة ألا تشارك فقط في اجتماعات رابطة دول جنوب شرق آسيا الرئيسية مثل قمة شرق آسيا، بل وأيضاً أن تتجنب تحويل هذه المنصات إلى مسرح للمنافسة بين القوى الكبرى، وسوف يكون تأييد الولايات المتحدة لمركزية رابطة دول جنوب شرق آسيا أمراً حاسماً أيضاً بالنسبة للمنظمة في القضايا الإقليمية مثل بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن التعاون الإقليمي الفرعي في منطقة ميكونج الكبرى وميانمار.

وبمعنى أوسع، تتوقع فيتنام من الولايات المتحدة أن تتعامل مع المنطقة برؤية استراتيجية بعيدة المدى، بدلاً من أن تكون مدفوعة فقط بمصالح معاملاتية قصيرة الأجل، وتأمل فيتنام كذلك أن تتبنى الإدارة الجديدة نهجًا متوازنًا تجاه المنطقة، أي استراتيجية لا تقوم فقط على المصالح الأمنية ولكن أيضًا على خطط المشاركة الاقتصادية السليمة والمستدامة، وفوق كل شيء، تريد فيتنام أن تعمل الولايات المتحدة كقوة من أجل السلام والاستقرار في المنطقة من خلال الدفاع عن سيادة القانون، ودعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وملاحقة السياسات والإجراءات المتسقة.

- إظهار القيادة العالمية المسؤولة

تنظر فيتنام إلى الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى تتحمل مسؤوليات عالمية كبيرة، وتأمل أن تمارس الإدارة الجديدة هذا الدور بمسؤولية من خلال العمل مع المجتمع الدولي لمنع المزيد من الانقسامات والتشرذم العالميين، وتأمل فيتنام أيضًا أن تساهم الولايات المتحدة بنشاط في الحل السلمي للصراعات العالمية على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية الراسخة، ومع وصول العالم إلى نقطة تحول عميقة، يراقب المجتمع الدولي - بما في ذلك فيتنام - انتقال الولايات المتحدة عن كثب، فالانتخابات الأمريكية الناجحة والانتقال السلس لا يهم المواطنين الأمريكيين فحسب، بل له أيضًا آثار عالمية، وتأمل فيتنام أن تحقق الإدارة الأمريكية القادمة الاستقرار، وتعزز التعاون الدولي، وتتعامل مع فيتنام والمنطقة بطريقة مفيدة للطرفين.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة